

Distr.: General  
12 August 2002  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٠ من جدول الأعمال  
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ موجهة إليكم من السيد إنعام الحق، وزير الدولة للشؤون الخارجية لجمهورية باكستان الإسلامية، تتعلق بما يسمى انتخابات جمعية الولاية التي تنظمها حكومة الهند على أربع مراحل في جامو وكشمير اللتين تحتلهما، وذلك ابتداء من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) منير أكرم  
الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

إسلام آباد، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٢

أعلنت حكومة الهند جدولاً زمنياً لإجراء انتخابات على أربع مراحل ابتداء من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لما يسمى جمعية الولاية في جامو وكشمير اللتين تحتلها الهند. وهذه العملية الانتخابية محاولة أخرى تبذلها حكومة الهند لإضفاء مظهر الشرعية على احتلالها غير الشرعي والقسري لجامو وكشمير. وقد استخدمت الهند هذه الخدعة مرارا وتكرارا منذ عام ١٩٥١ محاولة عبثاً لإضفاء بعض الشرعية على احتلالها لكشمير.

وموقف حكومة باكستان بشأن هذه المسألة نابع من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعد شعب كشمير بحقه في تقرير مستقبله من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد أعلن مجلس الأمن من خلال قراراته موقفه واضحاً بشأن هذه العمليات الانتخابية. وورد في قرار مجلس الأمن ٩١ (١٩٥١) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٥١ ما يلي:

”يذكر الحكومتين والسلطات المعنية بالمبدأ المتضمن في قراره ٤٧ (١٩٤٨) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٨، و ٥١ (١٩٤٨) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ١٩٤٨، و ٨٠ (١٩٥٠) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٥٠ وقراري لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان المؤرخين ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، ومفاده أن المصير النهائي لولاية جامو وكشمير سيتقرر وفقاً لإرادة الشعب من خلال العملية الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه تشرف عليه الأمم المتحدة،

”وإذ يؤكد أن عقد جمعية تأسيسية كما أوصى بذلك المجلس العام للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير، وأي إجراء قد تحاول هذه الجمعية اتخاذه لتحديد شكل وانتماء الولاية بأسرها في المستقبل أو أي جزء منه سوف لا يشكل تحديداً لمصير هذه الولاية وفقاً للمبدأ المذكور أعلاه“ [التأكيد مضاف].

٣ - وقد ورد في قرار مجلس الأمن ١٢٢ (١٩٥٧) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ ما يلي:

[إن مجلس الأمن ...]

”يعيد تأكيد ما أكدته في قراره ٩١ (١٩٥١)، ويعلن أن عقد جمعية تأسيسية كما أوصى بذلك المجلس العام للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير وأي إجراء قد تتخذه هذه الجمعية أو يمكن أن تحاول اتخاذه لتحديد شكل وانتماء الولاية

بأسرها في المستقبل أو أي جزء منه، أو أي إجراء يتخذه الطرفان المعنيان دعماً للإجراء الذي تتخذه الجمعية سوف لا يشكل تحديداً لمصير الولاية وفقاً للمبدأ المذكور أعلاه“.

٤ - وفي عام ١٩٩٦ جرت آخر انتخابات لجمعية الولاية في كشمير التي تحتلها الهند، وذلك بعد سنوات من الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندية ضد شعب كشمير. وتم نشر عشرات الآلاف من أفراد الأمن لتجميع المدنيين الكشميريين وإجبارهم على التوجه إلى مكاتب الاقتراع. وعلى الرغم من هذا العمل القسري الذي لم يسبق له مثيل، كانت مشاركة المقترعين منخفضة انخفاضاً هائلاً. وللغرض نفسه يجري حالياً إقحام آلاف الجنود، بالإضافة إلى ٧٧٠ ٠٠٠ فرد من قوات الجيش والأمن الهندية المتواجدة بالفعل في كشمير المحتلة، إلى داخل الإقليم المحتل، تأهباً للانتخابات المقبلة.

٥ - واعتباراً بدروس الماضي، فإن الانتخابات المقررة ستتم بدون مشاركة الشعب، وسوف تدار بطريقة تحقق النتائج المقررة لها مسبقاً. وإن كان بإمكان الحكومة الهندية فرض انتخابات غير شرعية واحتيالية على شعب كشمير الذي لا يرغب فيها، وفي ظل التواجد والضغط المخيفين لمئات الآلاف من الجنود الجاهزين للقتال، فإن من المؤكد أن هذه العملية لا تتخذ أي شكل من أشكال الشرعية.

٦ - وقد نادى بالفعل الجهة الوحيدة الموثوقة بما المتكلمة باسم شعب كشمير، وهي مؤتمر حرية جميع الأحزاب، برفض محاولة الهند فرض انتخابات غير شرعية على الكشميريين. وقامت الحكومة الهندية، في ردها القمعي المعتاد على الموقف الواضح الذي اتخذته مؤتمر حرية جميع الأحزاب، باعتقال ثلاثة زعماء هم عبد العزيز شيخ، ياسين مالك، وسيد علي شاه جيلاني، من بين أعضاء المجلس التنفيذي السبعة التابع للمؤتمر. وفعلت الحكومة الهندية ذلك بالإضافة إلى اعتقال ما يزيد على ٢٥ زعيماً آخر ينتمون إلى مؤتمر حرية جميع الأحزاب، فضلاً عن المئات من الناشطين السياسيين.

٧ - وتتواصل حملة الرعب التي أطلقت عنانها القوات الهندية البالغ قوامها ٧٧٠ ٠٠٠ جندي في الولاية. وتفاقمت في الواقع، تحت غطاء مكافحة الإرهاب، أعمال القمع والأعمال الوحشية الهندية في ولاية جامو وكشمير المحتلة، حيث لا يزال يخيم عليها جو من الرعب والإكراه والخوف.

٨ - وتنفذ الهند خطة مدروسة لتعقيد المسألة بادعائها أن إجراء انتخابات سلمية في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي سيكون اختباراً لمدى مصداقية باكستان الدخول في حوار مع الهند. وهذا الموقف غير معقول واعتسافي. ولا يمكن أن يطلب إلى باكستان أن تقبل

تحميل المسؤولية عن أي تطورات تحدث داخل كشمير الخاضعة لاحتلال الهند. كما لا يمكن أن تلقي الهند بعبء فشل الانتخابات على باكستان. فالنضال الكشميري هو ثورة محلية ولا يمكن تحميل باكستان المسؤولية عن رفض سكان كشمير هذه الانتخابات الزائفة في الإقليم المحتل. وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر حرية جميع الأحزاب هو الممثل لشعب كشمير. وباكستان لا تأمر المؤتمر بالمشاركة في الانتخابات أو عدم المشاركة فيها. فمؤتمر حرية جميع الأحزاب يتخذ قراراته بنفسه.

٩ - والعملية الانتخابية الاحتياطية وغير المشروعة في كشمير الخاضعة لاحتلال الهند سوف لا تدعم أي تسوية سلمية وعادلة للتراع في كشمير. ولن تؤدي إلا إلى إطالة معاناة شعب جامو وكشمير. وإنما نرى أنه بدلا من تنظيم مهزلة انتخابية أخرى في كشمير المحتلة، ينبغي أن تدخل الهند في حوار جدي وهادف مع باكستان، بمشاركة قيادة مؤتمر حرية جميع الأحزاب، من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ومشرفة للتراع في كشمير وفقا لمبدأي العدالة والشرعية الدولية، بما يلبي رغبات شعب كشمير. وأطلب إلى سعادتكم استخدام مساعيكم الحميدة من أجل تحقيق هذا الهدف كما تقضي بذلك قرارات مجلس الأمن ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان.

(توقيع) إنعام الحق

وزير الدولة للشؤون الخارجية